

Distr.: General
3 February 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم نص الرسالة المرفقة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، التي تلقيتها من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد بادي أشداون، لما يبذله من جهود دؤوبة بوصفه الممثل السامي منذ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي **عنان**

المرفق

الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير التاسع والعشرين (انظر الضميمة). وأرجو التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهو آخر تقرير أقدمه عن طريقكم إلى المجلس. فكما أبلغتكم في رسالتي المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2006/40)، سيتولى خلفي، الدكتور كريستيان شفارتز – شيلينغ، منصب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ابتداء من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. لكن إذا ما طلبتم، أو طلب أي عضو في المجلس، أي معلومات أخرى عدا المعلومات المقدمة في التقرير المرفق أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته، فسأكون سعيدا بالرد عليها كتابة.

وأود، على نحو ما فعلت في رسالتي الموجهة في الشهر الماضي، أن اغتنم هذه الفرصة الثانية لأعرب لكم عن جزيل الشكر على جميع أوجه المساعدة والدعم التي قدمتموها لي منذ أن تسلمت في أيار/مايو ٢٠٠٢ ولايتي التي تنتهي الآن.

(توقيع) بادي **أشداون**

ضميمة

التقرير التاسع والعشرون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى الأمين العام للأمم المتحدة

١ تموز/يوليه ٢٠٠٥-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

موجز

١ - قطعت البوسنة والهرسك شوطا مهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما فتئ المجتمع الدولي، كما هي الحال منذ عدة سنوات، يسعى إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في مساعدة البلد على تجهيز نفسه للمشاركة في عملية التكامل الأوروبي - الأطلسي والعمل، بوجه خاص، على إقامة علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. فقد استوفت البوسنة والهرسك الشروط اللازمة لفتح مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لعملية دايتون للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وليس هذا فحسب، بل بدأت أيضا في المحادثات الفنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٢ - ويتضح من العملية التي استوفت البوسنة والهرسك من خلالها، في نهاية الأمر، شروط بدء المفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب المحددة في دراسة الجدوى التي أعدتها المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أنه لا تزال هناك حاجة إلى التزام دولي قوي بل ومختلف في هذا البلد. ومع ذلك فإن الإشارة الواضحة الصادرة من المجتمع الدولي التي مفادها أن المسؤوليات النهائية عن استيفاء شروط المفوضية الأوروبية تقع حصرا على كاهل السلطات الوطنية، شجعت على تولي زمام الأمور حقيقية. وهذا النهج المتوخى في مجال الإصلاح، وما صاحبه من تقليص مستمر لحجم مكتب الممثل السامي وتعاظم تدريجي لدور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ينبغي أن يُميز المرحلة المقبلة من تقدم البوسنة والهرسك نحو إقامة دولة معتمدة على نفسها ونحو الاندماج الفعلي في الاتحاد الأوروبي.

٣ - وبذلك نجحت البوسنة والهرسك في نهاية المطاف في الانضمام إلى جارتيها، كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود، في سعيهما على الصعيد الإقليمي من أجل المشاركة في عملية التكامل الأوروبي. وهذا الطموح المشترك لهذه البلدان يخفف من حدة الانفعال الناشئ عن المسائل الحدودية التي لم تحل بعد. ومن ثم لم يؤثر عدم التيقن بشأن مستقبل دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود والوضع النهائي لكوسوفو إلا قليلا في النقاش السياسي الدائر في البوسنة والهرسك.

٤ - وقد حال الفشل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إلقاء القبض على رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش دون انضمام البوسنة والهرسك إلى الشراكة من أجل السلام التي أنشأها منظمة حلف شمال الأطلسي. غير أن استمرار ممارسة الضغط السياسي والمالي على الحزب الديمقراطي الصربي وإصلاحات قطاع الأمن وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الكيانين، كل ذلك ساعد في استمرار تحسن مستوى التعاون بين جمهورية صربسكا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي أشرت إليه في تقريري السابق.

٥ - وكان اقتراب موعد الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام حافزا على تكثيف المناقشات بشأن الإصلاح الدستوري والتي جرت بصورة متقطعة طيلة العام. ونظمت مناسبة تذكارية توجت في واشنطن العاصمة بتوقيع الأحزاب السياسية الثمانية الأقوى في البوسنة والهرسك التزاما بدعم العملية الجارية والاتفاق على إجراء تغييرات دستورية بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦. وتمخضت مناقشات هذه الأحزاب حتى الآن عن اتفاقات مبدئية بشأن الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، واختصاصات وحجم مجلس الوزراء وغرفتي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، فضلا عن تقليص سلطة الرئاسة. غير أنه لم يتم بعد إعداد الصفقة الشاملة التي وعد بها أو مشروع القانون لتقديمه إلى البرلمان.

٦ - واكتسبت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي سمعة طيبة خلال السنة الأولى من عملها، حيث أصبحت شريكا رئيسيا في دعم الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي وخطة مكتب الممثل السامي لتنفيذ المهمة. أما بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، فقد أكملت ولايتها الأولى. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أنشئت بعثة متابعة ستمتد فترتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وستركز جهودها على الإشراف على إعادة هيكلة الشرطة ومكافحة الجريمة المنظمة.

٧ - وبعد جهود مكثفة لكسب التأييد وحملات عامة واسعة وعقد عدة جولات من المفاوضات السياسية على أعلى مستوى، تم التوصل آخر الأمر في أوائل تشرين الأول/أكتوبر إلى اتفاق بشأن كيفية الشروع في هيكلة الشرطة. واستلزم ذلك قبول الدولة وحكومتي الكيانين الصريح للمبادئ الثلاثة التي أصرت المفوضية الأوروبية على أن تشكل دعامة الإصلاح والتي أصبحت شرطا مسبقا للمحادثات المتعلقة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وأنشئت مديرية لإنجاز إعادة هيكلة الشرطة بهدف إدارة هذه العملية.

٨ - ومضت عملية إصلاح الدفاع نحو غايتها دون أن تعترضها عقبات كبيرة. وساد في أثناء ذلك توافق عام للآراء شمل إلغاء اختصاصات الكيان ونقل جميع المسؤوليات عن الدفاع

وأفراد الدفاع إلى الدولة، وإلغاء التجنيد، وإنشاء قوة احتياطية بهياكل جديدة، وصغيرة لتدعم الجيش المحترف المخفض الحجم. واعتمد برلمانا الاتحاد وجمهورية صربسكا خلال دورتيهما الأخيرتين في عام ٢٠٠٥ القانون الذي ما زال لازما لإنجاز تنفيذ الإصلاحات في مجال الدفاع. ووفقا للجدول الزمني المحدد، انتهى وجود وزارتي الدفاع للكيانين معا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٩ - وانتهت ولاية المشرف على إصلاح الاستخبارات السيد كالمان كوتسيس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وبلغ إصلاح الاستخبارات حاليا مرحلة لم تعد تستلزم وجود إشراف دولي مكثف. وسيواصل مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديم تقرير رصد موجز عن مواصلة توطيد وكالة الاستخبارات والأمن وعملياتها.

١٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أعلن مجلس وزراء البوسنة والهرسك تعهده بإنشاء هيئة للانكباب على المشاكل المتعلقة بممتلكات الدولة والمرافق التابعة لها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بدأت اللجنة التي وعد بها تزاول عملها في نهاية المطاف. ومهمتها الأولى هي وضع مشروع قانون بشأن ممتلكات الدولة.

١١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قدم مكتب الممثل السامي إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك وإلى مجلس الوزراء مشروع قانون يتضمن اقتراح إجراء فحص السجلات الشخصية لوزراء الحكومة ونواب الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت أن جميع الأشخاص الذين أبعدتهم بنفسي أو أبعدهم من سبقني من الممثلين السامين من المناصب العامة سيحق لهم في المستقبل الترشح للمناصب غير الإدارية في المؤسسات العامة - باستثناء الأشخاص الخاضعين للحظر بسبب عرقلتهم للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو تقديمهم الدعم للأشخاص الصادرة في حقهم قرارات اتهام من محكمة لاهاي.

١٢ - وتواصل التوحيد الفعلي لإدارة مدينة موستار خلال عام ٢٠٠٥. وأنجزت وحدة التنفيذ الخاصة بموستار ولايتها بعد سنتين من العمل وسلمت إلى الفرع الجنوبي لمكتب الممثل السامي المسؤولية عن دعم ورصد العمل المتعلق بإنهاء مهام التوحيد المتعددة التي لم تنجز بعد.

١٣ - ويستمر بذل الجهود لضمان قدرة المؤسسات المتعددة الإثنيات والديمقراطية في مقاطعة بريتشكو على أداء وظيفتها بفعالية في إطار سيادة الدولة، حيث شجع مكتب الممثل السامي توقيع اتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر بين مجلس الوزراء وحكومة بريتشكو لفتح مكتب للمقاطعة داخل مجلس الوزراء. وسيساعد ذلك على ضمان تمثيل المقاطعة تمثيلا مناسبا على مستوى الدولة.

أولا – مقدمة

١٤ – هذا تقريري السابع والأخير الذي أقدمه إلى الأمين العام، منذ أن توليت منصب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكما جرت العادة، يقيم التقرير التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف المحددة في التقارير السابقة، فضلا عن استعراض التطورات التي استجدت في الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

١٥ – غلب على الأشهر الستة الماضية الاتجاه إلى تلبية شروط دراسة الجدوى المعلقة والحصول على الضوء الأخضر للشروع في مفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وتحقق ذلك بانطلاق المحادثات رسميا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٦ – وكانت إصلاحات نظم الشرطة والدفاع والبث الإذاعي العام في البلد بمثابة المحك الذي ركز عليه المجتمع الدولي جهوده. ولم يتم – بل لم يتسن – فرض أي عقوبات أو واجبات للتوصل إلى نتائج. وتعين على سلطات البلد أن تتحمل المسؤولية عن المضي قُدما بالإصلاحات.

١٧ – وفي الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقات دايتون عقد رؤساء أكبر ثمانية أحزاب سياسية في البوسنة والهرسك، اتفاقا، في واشنطن العاصمة، على العمل في سبيل إحداث تغييرات دستورية على صعيد الدولة، تُنفذ في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦. وأحرزت الأحزاب تقدما ملموسا، وإن كان غير مكتمل، في أواسط كانون الثاني/يناير؛ غير أن من غير المؤكد حتى كتابة هذه السطور ما إذا كانت المفاوضات ستُستأنف لإجراء مجموعة تعديلات شاملة، في غضون الفترة القصيرة المتاحة، أم إذا كانت الجهود ستقتصر على تحويل الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن إلى قانون دستوري أو قانون على مستوى الدولة. وهناك فريق صياغة يضم خبراء في القانون من مجلس وزراء وبرلمان البوسنة والهرسك، يقف على أهبة الاستعداد لصياغة مجموعة من التعديلات وقوانين أخرى في آن واحد.

١٨ – ورغم رفض حكومة جمهورية صربسكا، وتباطؤها منذ وقت طويل أقرت الجمعية الوطنية لهذه الجمهورية، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، في آخر لحظة قبول عملية إعادة تنظيم الشرطة التي اقترحها رئيس هذا الكيان والتي تتوفر فيها المعايير القياسية للجماعة الأوروبية. ومن ثم، أقر مجلس الوزراء وبرلمان الدولة والبرلمان الاتحادي بدورهما هذا النص نفسه. ويدعو الاتفاق إلى إنشاء مديرية لتنفيذ إعادة تنظيم الشرطة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وإلى

إعداد خطة للتنفيذ بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ وإلى موافقة الكيان وحكومة الدولة على الخطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ واعتماد الكيان وبرلمان الدولة لها في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد تم اتخاذ الخطوة الأولى، أي إنشاء المديرية، في حدود المهلة النهائية.

١٩ - إن تصور المفاوضات بشأن إصلاح الشرطة واجهة المسرح على مدى الأشهر الستة الماضية يعني أن مكتب الممثل السامي أولى الإصلاحات المعلقة الأخرى قدرا من الاهتمام أقل من المعتاد. والواقع أن ظهور نمط عرقلة منظم لطائفة من المسائل التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والمالي، تقوم بها حكومة جمهورية صربسكا دفعت مكتب الممثل السامي إلى إصدار مبادرة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر والدعوة إلى مؤتمر صحافي يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر، بهدف ممارسة ضغط جماهيري على السلطات في بانيا لوكا. وتحقق بعض التحسن فيما يبدو، لكن فصل العطلة الطويل والخطوات المتخذة حاليا للإطاحة بالحكومة التي يترأسها الحزب الديمقراطي الصربي أدت إلى توقف النشاط العادي.

٢٠ - أما حكومة الاتحاد، فتخلت أخيرا عن مقاومتها الامتثال لأحكام اتفاقات واشنطن العاصمة ودايتون، في ما يتعلق بنقل مقر خمس وزارات إلى موستار. واتخذت القرارات اللازمة في فصل الخريف وانتقلت الوزارات المعينة - أو هي بصدد نقل - مكاتبها الرئيسية. وأصبحت تعديلات الدستور الاتحادي الخاصة بالحكم الذاتي محليا وما يترتب على ذلك من قوانين خاصة بحكم ذاتي محلي توزيع الإجراءات الحكومية - أصبحت الآن جاهزة ليناقشها البرلمان الاتحادي. ومن شأن اعتماد القوانين المذكورة أن يرسي الأساس اللازم لإصلاح السلطة البلدية في الكيان، الذي تأخر طويلا.

٢١ - وفي الفترة الأخيرة واجهت حكومة الاتحاد، أخطار أقل من شركاء الائتلاف الثلاثة هددت تعطيل عملها أو جلسات الوزارة. واقر البرلمان تشريعا أساسيا في تموز/يوليه بشأن الميزانيات والدين الداخلي. وفي الشهر نفسه، تصدى الائتلاف الحاكم لتصويت بحجب الثقة بمبادرته من الحزب الديمقراطي الاشتراكي. لكنه بات على شفير الأزمة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بسبب خلافات على تعيين وزيرين يحلان محل الوزيرين المستقيلين.

٢٢ - وبالرغم من أن حزبين رئيسيين في البوسنة والهرسك، هما الحزب الديمقراطي الصربي والاتحاد الكرواتي الديمقراطي، قد شهدا اضطرابات داخلية في هذه الفترة، فإن الساحة السياسية مستقرة، وإن كانت هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن الأحزاب بدأت تناور فعلا لتعزيز مواقعها قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ العامة. وشهد مؤتمر الحزب الديمقراطي الصربي في تشرين الثاني/نوفمبر إحكام رئيس الحزب (والجمهورية) دراغان

كوفتش سيطرته على حزب، يظهر بجلاء أنه يريد إبعاده عن ماضيه الحزبي. وفي نهاية عام ٢٠٠٥ أعلن حزب التقدم الديمقراطي أنه لن يؤيد بعد الآن الحكومة بقيادة الحزب الديمقراطي الصربي في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، مما يحرم الحكومة من أغلبيتها ويهيئ فرصة لأكبر حزب معارض في هذه الجمهورية، وهو تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين، للمبادرة إلى التصويت على حجب الثقة من الحكومة. ولا يزال وزيران من أعضاء حزب التقدم الديمقراطي يضطلعان بولايات فنية في مجلس الوزراء، رغم الجهود التي بذلها رئيس الوزراء في حزيران/يونيه الماضي من أجل إقالة أحدهما وبالتالي استقالة الآخر. وقد سعى زعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، دراغان كوفتش، إلى تصفية المعارضين وكبت الشكوك التي ثارت حول شرعية انتخابه رئيسا للحزب في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكانت نتيجة ذلك تعليق مجموعة أحزاب الشعب الأوروبية عضوية حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك بوصفه عضوا منتسبا.

٢٣ - واستمر استعراضي لقرارات الصرف من الخدمة، الذي بدأته في مطلع عام ٢٠٠٥، وبحلول نهاية العام، أعيدت لثلاثين شخصا حقوقهم في المشاركة في الخدمة العامة بصورة كاملة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وسعت نطاق هذه العملية بإعلاني أن جميع الذين صُرفوا من الخدمة بقرار اتخذته شخصيا أو اتخذه أسلافي سيحق لهم، من الآن فصاعدا، التقدم بطلب لشغل مناصب غير إدارية، في أجهزة القطاع العام أو الشركات، التي تُشغل عن طريق مسابقات مفتوحة للجميع، شريطة ألا يكونوا صُرفوا من الخدمة لتأييدهم المسؤولين الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو لإعاقتهم التعاون مع المحكمة المذكورة.

ثالثا - تلبية شروط دراسة الجدوى للجنة الأوروبية

٢٤ - أحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدما كافيا، في تلبية الشروط التشريعية وغيرها في دراسة الجدوى للجنة الأوروبية في الفترة المشمولة بالتقرير، لتتيح للجنة الأوروبية أن توصي بالشروع بمحادثات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب ولمجلس الاتحاد الأوروبي أن يوافق على ذلك. وكما لاحظنا أعلاه، انطلقت المحادثات رسميا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في سراييفو. ووافقت عليها حكومة البوسنة والهرسك وقررت إجراء إصلاحات في مجموعة كبيرة متنوعة من المجالات، منها سيادة القانون وحقوق الإنسان وفرض الضرائب، والمنافسة والنقل ومكافحة المخدرات ومجتمع المعلومات ووسائط الإعلام.

٢٥ - وكان الإنجاز الرئيسي في مجال سيادة القانون الموافقة على دفع عجلة إعادة تنظيم هياكل الشرطة وفقا للمبادئ التي رسمتها اللجنة الأوروبية: يجب أن تُسند جميع الاختصاصات التشريعية والخاصة بالميزانية المتعلقة بجميع شؤون الشرطة على مستوى الدولة؛

عدم التدخل سياسيا في عمليات الشرطة؛ يجب تحديد مناطق الشرطة المحلية الوظيفية استنادا إلى المعايير الفنية في مجال حفظ الأمن، حيثما كانت قيادة العمليات تمارس على الصعيد المحلي. وأنشئت مديرية تنفيذ إعادة تنظيم هياكل الشرطة في ٨ كانون الأول/ديسمبر وتم تعيين مجلسيها الإداري والتنفيذي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

٢٦ - وقد وفت البوسنة والهرسك أيضا بمعظم التزاماتها المعقودة في الفترة التالية لانضمامها إلى مجلس أوروبا على مدى الأشهر الستة الماضية. واعتمد مجلس الوزراء قانون ديوان أمناء مظالم الدولة، الذي يقضي بدمج إدارات الكيان وأمناء المظالم، وينتظر الآن أن يُقره البرلمان.

٢٧ - وبعد إقرار القانون الخاص بالضريبة على القيمة المضافة في الصيف تم سن مجموعة قوانين بشأن الجمارك وفرض الضرائب: مثل القانون الخاص بهيئة الضرائب غير المباشرة، والقانون الخاص بإجراءات الضرائب غير المباشرة، وقانون إجراءات الدفع الإلزامي، وقانون المخالفات الجمركية. ولا بد أن تكفل هذه القوانين اضطلاع هيئة الضرائب غير المباشرة وإنفاذ فرض الضريبة على القيمة المضافة والعمل بها بصورة سلسة، وقد بدأ تحصيلها في ١ كانون الثاني/يناير.

٢٨ - وتم كذلك خلال الفترة نفسها إقرار تشريع هام بشأن المنافسة التجارية وإصدار التراخيص المتعلقة بالعقاقير، وإساءة استعمال المخدرات والسكك الحديدية، والإذاعة الرسمية. وهناك عدة قوانين، تطالب اللجنة بإصدارها، لم يتم إقرارها، منها إنشاء لجنة لحماية البيانات ووكالة مجتمع المعلومات وقوانين على صعيد الكيان خاصة بالبث الإذاعي العام. وكما لاحظنا سابقا، فإن سن القانون شيء وتطبيقه وإنفاذه شيء آخر. ولا بد أن تحقق البوسنة والهرسك تحسنا ملموسا في الانتقال من هذا إلى ذاك.

رابعا - تثبيت سيادة القانون

٢٩ - من نتائج الجهود الكبيرة التي بذلها مكتب الممثل السامي وغيره من الوكالات، أن أصبحت للبوسنة والهرسك الآن القوانين والمؤسسات القانونية اللازمة لتثبيت سيادة القانون والمحافظة عليها. وهذا إنجاز رائع. ونتيجة لذلك، تمكنت إدارة سيادة القانون في مكتب الممثل السامي من إغلاق أبوابها في نهاية العام.

٣٠ - وكان تزامن إنهاء عمل وحدة مكافحة الجريمة والفساد مع إغلاق أبواب إدارة سيادة القانون إشارة إلى انتهاء دور مكتب الممثل السامي في تحديد فرادى القضايا وإعدادها لتنظر فيها المحاكم على كل صعيد. ونقلت الوحدة ملفاتها إلى السلطات الداخلية بعد سلسلة من الاجتماعات عقدت لكفالة الانتقال الفعلي للمسؤولية.

٣١ - وتوجت بنجاح أيضا جهود مكتب الممثل السامي الرامية إلى تعزيز الروابط بين وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك ونظرائها الإقليميين، المكلفين بمهمة محاربة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. وكان فريق العمل، الذي يترأسه مكتب الممثل السامي - والذي يضم وزارتي العدل والدفاع في البوسنة والهرسك، ووكالة الاستخبارات والأمن، والوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، وهيئة الضرائب غير المباشرة، وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، ومكتب المساعدة الجمركية والضريبية التابع للجماعة الأوروبية - قد حلل الاستخبارات والإطار القانوني وحدد الابتكارات لتعزيز التعاون والفعالية من جانب الجهات المسؤولة عن المخابرات الجنائية.

٣٢ - وقدم فريق عمل أنشأه مكتب الممثل السامي في الخريف الماضي المعونة التقنية لدعم عمل وزارتي الأمن والشؤون المدنية في البوسنة والهرسك، بإنشائه، لجنة لاستعراض مسألة منح الجنسية لمئات من المواطنين الأجانب منذ عام ١٩٩٢. ويُشتبه أن كثيرا من حالات التجنيس هذه مخالفة للأصول المرعية وتشكل خطرا مستمرا على الأمن.

٣٣ - وبناء على طلب قوات حفظ السلام الأوروبية، أعدت إدارة سيادة القانون تحليلا متعمقا للجريمة المنظمة والفساد في البوسنة والهرسك واقترحت أهدافا ومعايير ومهام ممكنة ليسترشد بها المجتمع الدولي في دعم جهود البلد في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

خامسا - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزز تعاون سلطات البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يزال هناك أربعة طلقاء من بين ثمانية عشر هارباً مطلوبين من المحكمة في بداية عام ٢٠٠٥ هم على صلة بالبوسنة والهرسك. وساعد فريق الرصد التابع للمحكمة على مستوى الدولة على إزالة معظم العيوب الشخصية والهيكلية التي عرقلت التعاون مع المحكمة وأعاقت الامتثال لتوجيهات الاتحاد الأوروبي. وأدت الإصلاحات الإضافية في قطاعي الدفاع والاستخبارات إلى تحسين قدرات البوسنة والهرسك على التعاون مع المحكمة. وستكون إعادة هيكلة الشرطة مكملة لهذا التحول المؤسسي. وأدى الضغط السياسي المستمر إلى تغير في عقلية قادة الحزب الديمقراطي الصربي، مما أجبر جمهورية صربسكا في الوقت نفسه على الاعتراف ببعض الخطايا التي ارتكبتها أثناء الحرب على الأقل وبالحاجة الماسة إلى التعاون بشكل تام مع المحكمة. غير أن البوسنة والهرسك سوف لا تُدعى للانضمام إلى برنامج منظمة حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام ما لم يتم تسليم كارادزيتش وملاديتش إلى لاهاي. والإشارة القوية في منهاج اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي يجري حالياً التفاوض بشأنه مع الجماعة الأوروبية (وعلى وجه التحديد

المادتان ٢ و ٤ من المبادئ العامة لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب) إلى ضرورة التعاون الكامل مع المحكمة يعني أيضاً أن على البوسنة والهرسك أن تحافظ على التقدم المحرز على هذه الجبهة. وسيظل التعاون الكامل مع المحكمة هو المعيار الذي يُقاس به مدى استعداد البوسنة والهرسك للمشاركة في التكامل الأوروبي الأطلسي.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٣٥ - كانت البوسنة والهرسك لا تزال في عام ٢٠٠٥ في المراحل الأولى من تحول اقتصادي صعب. غير أن تزايد درجة التملك الداخلي والنجاح الذي حققه أصحاب المصلحة المحليون في مواجهة التحديات الاقتصادية، دفع بإدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لمكتب المفوض السامي إلى إغلاق مكاتبها بحلول نهاية العام. وربما كان فرض ضريبة على القيمة المضافة التي بدأ بها العام الجديد ٢٠٠٦ هو أشد الإصلاحات الضريبية تعقيدا حتى الآن. ولضمان تحقيق عملية إدخال الضريبة على القيمة المضافة بأكبر قدر ممكن من السلاسة، بدأ تطبيقها بنسبة وحيدة تبلغ ١٧ في المائة. وقد كانت النتائج حتى الآن مبشرة بالخير، رغم أن من المرجح أن أثر هذا الإصلاح الرئيسي سوف لا يكون واضحا خلال عدة أشهر. ولحسن الحظ، مضى تنفيذ الجوانب التقنية لتطبيق الضريبة بدون أي عراقيل تذكر. وكان الأخذ بهذه الضريبة في الوقت نفسه معلما ضروريا في الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لتهيئ نفسها للتكامل الأوروبي وخطوة رئيسية نحو تنشيط الاقتصاد، وتوسيع قاعدة الضرائب، وجلب الاستثمارات وخلق فرص جديدة للعمل.

٣٦ - وظلت الحالة العامة للاقتصاد الكلي إيجابية بفضل قوة الطلب الداخلي خلال عام ٢٠٠٥. ويقدر النمو الاقتصادي للسنة الماضية بنسبة ٥,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو من أعلى معدلات النمو في المنطقة. وبعد أن نزل إلى أدنى مستوى في عام ٢٠٠١، عاد معدل نمو الإنتاج الصناعي لينتعش بشكل منتظم. ولا يزال مستوى التضخم غير ذي أهمية ويحتفظ المصرف المركزي حالياً باحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية، التي تغطي في الوقت الحاضر ستة أشهر من الواردات تقريبا.

٣٧ - وللحفاظ على هذا الزخم، ركز مكتبي على عدة تدابير ضريبية بهدف تعزيز التنسيق الضريبي والتقليل من المخاطر الضريبية. وكان من بين هذه التدابير إنشاء المجلس الضريبي الوطني للبوسنة والهرسك. وهو مسؤول عن وضع إسقاطات الإيرادات السنوية الموحدة وأهداف الإنفاق، وكذلك عن تقرير توزيع مخصصات الميزانية بين الدولة والكيانات ومقاطعة بريتشكو. وأنشأ المجلس فريقاً استشارياً بهدف البحث عن طرائق للحد من

التكاليف وزيادة كفاءة الحكومة على جميع الأصعدة. ومن بين مشاريعه صياغة قانون يتعلق بأجور الدولة. وبعد صياغة هذا القانون، سيسعى مكتب المفوض السامي إلى تيسير اعتماده.

٣٨ - وكان اعتماد قوانين جديدة لتسجيل الأعمال في عام ٢٠٠٥ خطوة كبيرة إلى الأمام من أجل تهيئة بيئة للأعمال في البوسنة والهرسك مشجعة للاستثمار الأجنبي والداخلي. ولكن من البديهي أن المناخ السائد في مجال الأعمال يجب أن يتحسن كثيرا إذا أُريد للبلد أن يستفيد من معدل نموه السنوي الحالي الذي يبشر بالأمل. ويبقى إنشاء فضاء اقتصادي هو وحيد الحل الرئيسي لتحقيق هذا الهدف، وكذلك لتنشيط تنمية الأعمال والاستثمار الأجنبي والعمالة الجديدة. لذلك فإن مكتبي سعى إلى المساعدة في إعداد وتعزيز تشريعات على صعيد الدولة بشأن الالتزامات والمستحضرات الصيدلية وحماية المستهلكين.

٣٩ - غير أن التنفيذ الكامل لهذه القوانين والقوانين الأخرى المدرجة بالفعل في المدونات القانونية هو فقط الذي سوف يعود بمنافع حقيقية على الأعمال الجديدة ويضمن تنمية القطاع الخاص. وكلاهما أيضاً بحاجة إلى إعادة هيكلة مؤسسية مستمرة. وتتضمن المدونة القانونية قانون الإفلاس، إلا أنه لا يطبق إلا نادراً. وتباطأت الخصخصة الفعالة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، خاصة في الاتحاد.

٤٠ - وتأخرت الإصلاحات الزراعية. ورغم الجهود المبذولة لتيسير إحراز تقدم في القطاع، فإن حكومة جمهورية صربسكا رفضت حتى الآن توصية الاتحاد الأوروبي بشأن إنشاء إطار قانوني ومؤسسي على صعيد البوسنة والهرسك. وبما أن التعاون بين الدولة وإدارات الكيانات عامل حيوي في الزراعة، فإن مكتب المفوض السامي حث الكيانات على أن تنبذ النهج الأحادية الجانب.

٤١ - وسيكون من الضروري في المستقبل الاستمرار في إبراز أن للبوسنة والهرسك الإمكانيات اللازمة لتنجح في بناء الاقتصاد، ليس اقتصاد معيشي فحسب. ومن الممكن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وسريع إذا جرى تنفيذ سياسات رشيدة في أقرب وقت ممكن وإذا أصبحت إعادة هيكلة المؤسسات مرة أخرى من أعلى الأولويات الحكومية.

سابعا - تعزيز حكومة الدولة

٤٢ - عادت خطة العمل المشتركة لتوفير الموظفين وأماكن العمل، التي قدمها رئيس الوزراء تيرزيتش إلى مجلس تنفيذ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، إلى جدول الأعمال السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز حالياً على لجنة الأصول العامة. ونتيجة للضغط الذي مارسه مكتب المفوض السامي، بدأت اللجنة الحكومية الدولية عملها في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وهي مكلفة بالنظر في مسائل التملك على جميع المستويات الحكومية، وكذلك في حقوق الدولة في اقتناء/مصادرة الملكية وفقاً لحاجاتها، وليس أقلها الحاجات الناجمة عن عملية التكامل الأوروبي. واللجنة، المكونة من الدولة ومسؤولي الكيانات وبريتشكو، مكلفة كذلك بصياغة قوانين ملكية الدولة للبوسنة والهرسك والكيانات ومقاطعة بريتشكو. وبعد مناقشات مستفيضة بشأن مبادئ توزيع ملكية الدولة، تقوم اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة الآن بصياغة القوانين المطلوبة. ويقوم مكتب المفوض السامي بدور المراقب والمستشار القانوني.

ثامنا – إصلاح الإدارة العامة

٤٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التركيز على إنشاء مكتب المنسق الوطني لإصلاح الإدارة العامة داخل مكتب رئيس الوزراء تيرزيتش. وقدم مكتب المفوض السامي الدعم السياسي وكذلك المساعدة التقنية.

تاسعا – إصلاح الدفاع

٤٤ – سبق لي أن بينت في تقريري السابق على نحو مفصل إلى حد ما التقدم الرائع الذي تحقق في إصلاح الدفاع. ومنذ ذلك الحين، دخل قانونا الدفاع حيز النفاذ، واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أصبح للبوسنة والهرسك وزارة دفاع وقوة عسكرية واحدة. وسيشرف وزير دفاع البوسنة والهرسك نيكولاي رادوفانوفيتش على عملية التنفيذ والإدماج التي يتوقع أن تدوم سنتين. وسيقوم فريق من خبراء وزارة الدفاع بتخطيط عملية تحويل جميع مهام الدفاع والأفراد إلى مستوى الدولة وتنظيمها وتنسيقها. وستواصل منظمة حلف شمال الأطلسي تقديم المساعدة. وسيواصل مكتب المفوض السامي من جانبه كذلك تقديم الدعم السياسي إلى سلطات البوسنة والهرسك عندما تشرع في عملية التنفيذ.

٤٥ – ومع تبلور الشكل الجديد لهيكل الدفاع، ستعزز البوسنة والهرسك قدراتها على الحفاظ على بيئة سليمة وآمنة في البلد وفي المنطقة، مما يقربها من تحقيق طموحها المتمثل في الانضمام إلى الشراكة الأوروبية الأطلسية. وألغى الاتحاد الأوروبي في ٢٣ كانون الثاني/يناير حظر الأسلحة الذي فرضه على البوسنة والهرسك منذ زمن طويل.

عاشرا – إصلاح الاستخبارات

٤٦ – انتهت ولاية المشرف على إصلاح الاستخبارات كلمان كوكسيس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وقد تحققت إنجازات باهرة منذ أن عينته لتنسيق إصلاح وكالات الاستخبارات في البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويعني هذا التقدم أن الوقت قد حان

لتخفيض مستوى الرقابة الدولية. غير أن مكتب المفوض السامي سيرصد التطورات في قطاع الاستخبارات ليضمن بوجه خاص أن سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

٤٧ - وواصلت وكالة الاستخبارات والأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير بناء قدراتها التشغيلية والتحليلية. وتم وضع برامج تدريبية أساسية وتنظيم أولى الدورات في تموز/يوليه. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وقعت الوكالة اتفاقاً بشأن التعاون مع وزارة الدفاع ستتيح الوكالة بموجبه للقوات المسلحة الوصول إلى المعلومات التي تحتاج إليها لحماية القوة.

٤٨ - وحسنت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قدرتها على الإشراف على عمليات الوكالة وضمان المساءلة الديمقراطية. وكان صدور القانون المتعلق بحماية البيانات السرية في تموز/يوليه خطوة هامة في هذا الصدد، مما يمكن من تبادل المعلومات المصنفة وحفظها. والوكالة ملزمة بمقتضى القانون بأن تقدم تقييمات أمنية عن الأفراد والمؤسسات الذين يعالجون المعلومات المصنفة.

حادي عشر – البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٤٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أقر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي استعراض المهمة الثانية للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي ومدد ولايتها، دون أن يغير هيكل القوة للعام ٢٠٠٦. ولا تزال القوة الأوروبية تعتبر قوة لحفظ السلام لها قدرة رادعة ذات مصداقية. ولا يزال تواجدها ضروري في الوقت الراهن.

٥٠ - وتتكون القوة الأوروبية من ٢٠٠ ٦ جندي من ٢٢ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي وإحدى عشرة دولة أخرى. ولا تزال القوة منتشرة في جميع أنحاء البلد، وتشمل ثلاث أفرقة عمل متعددة الجنسيات إقليمية ومقرا في سراييفو. وواصلت تنفيذ عمليات تتماشى مع ولايتها لضمان الامتثال للمسؤوليات المنوطة بها بموجب المرفقين ١ (أ) و ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام والمساهمة في الحفاظ على بيئة سليمة وآمنة. وتضطلع أفرقة العمل المتعددة الجنسيات بعمليات متنوعة، بما فيها القيام بدوريات لإبراز وجود البعثة، وأنشطة فريق المراقبة المحلي، وعمليات جمع الأسلحة، والعمليات المحددة لضمان الامتثال للاتفاق الإطاري العام ومنع الأنشطة المناهضة لاتفاق دايتون.

٥١ - وخلال السنة المقبلة، ستؤدي القوة الأوروبية، وفقاً لاستعراض المهمة الثاني، دوراً أقل أهمية واستباقية في تنفيذ العمليات التي تستهدف الجريمة المنظمة. وبدلا من ذلك، ستنسق القوة الأوروبية عملياتها أكثر مع عمليات بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي والأولويات التي تحددها وكالات إنفاذ القوانين الداخلية. غير أن القوة ستظل مستعدة لمساعدة هذه

الوكالات في تنفيذ عمليات مكافحة الجريمة المنظمة. وتشارك القوة أيضاً بنشاط في الفريق المعني باستراتيجية مكافحة الجرائم الذي يترأسه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وهو هيئة مكلفة بالإشراف على تنسيق وتماسك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الأمنية والدفاعية دعما لمكافحة سلطات البوسنة والهرسك للجريمة المنظمة.

ثاني عشر – عودة اللاجئين

٥٢ – قام مكتبي منذ سنتين بإغلاق إدارته المكلفة بعودة اللاجئين وأحال هذه المسؤولية إلى السلطات الداخلية. ويعود الدور الريادي في هذا المجال لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد واجهت المؤسسات الداخلية هذا التحدي بنجاح. وتقوم اللجنة التي تضع سياسات العودة على مستوى الدولة بعملها بشكل فعال. وقد تمكنت من الحصول على قروض كبيرة (ليست منحاً)، وهي تعمل عن طريق وزارة البوسنة والهرسك لحقوق الإنسان واللاجئين لتنفيذ مشاريع إعادة بناء المساكن مباشرة. وقد تمت المحافظة على مستوى العودة المنجز، إذ زاد عدد الأشخاص المطالبين باستعادة منازلهم التي كانوا يملكونها قبل الحرب وقضائهم بعض الوقت فيها على الأقل على مليون شخص. غير أن العودة المستدامة حقا لا تتطلب توفير السكن فقط بل أكثر من ذلك بكثير. وهكذا لا يزال هناك خطر كبير لا يتمثل فقط في عدم إقدام العائدين المحتملين على هذه الخطوة، بل في أن يكف من عادوا عن النضال من أجل إعادة بناء حياتهم في مواجهة البطالة الطويلة الأجل والنقص في المدارس والطرقات وعدم توفر المياه والكهرباء. ولإبراز هذه المشكلة القائمة باستمرار، مشكلة جعل العودة مستدامة، أنشأ الوزير مرساد كيبو في كانون الأول/ديسمبر صندوقاً لتدخل الدولة لتمويل المشاريع الصغيرة النطاق لمساعدة العائدين، ولا سيما إلى المناطق الريفية.

ثالث عشر – موستار

٥٣ – تواصل في الأشهر الماضية بخطى حثيثة توحيد إدارة مدينة موستار. وكان التقدم المحرز كبيرا بالدرجة التي سمح بإغلاق وحدة التنفيذ الخاصة بموستار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. واضطلع مكتب الممثل السامي، للمنطقة الجنوبية بالمهام المتبقية التي كانت تضطلع بها الوحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المدينة أول تعييناتها في قطاع الخدمة المدنية بما يتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي، وهو ما شكل سابقة في البوسنة والهرسك. وتم توحيد إدارة المدينة على نحو كامل على غرار معظم المؤسسات البلدية الأخرى.

٥٤ - ولا تزال هناك تحديات أخرى رحِّلت لعام ٢٠٠٦، إذ يجب على المدينة أن تعتمد في القريب العاجل ميزانية متوازنة. و لم يتم التوصل بعد إلى حل بشأن الصفة القانونية لمحطة التلفزيون المملوكة للمدينة والصفة القانونية للبعض من مؤسساتها الثقافية في حين تواجه الإدارة المهمة المضنية، مهمة إيجاد الصيغة النهائية للتخفيض من حجم القوة العاملة الزائدة عن الحاجة وجعلها أكثر تبسيطا وفعالية.

رابع عشر – قاطعة برتشكو

٥٥ - تواصلت الجهود الرامية إلى تمكين مؤسسات الديمقراطية والمتعددة الاثنيات في مقاطعة برتشكو من العمل بفعالية تحت سيادة الدولة حيث شجع مكتب الممثل السامي على إبرام اتفاق لفتح مكتب للمقاطعة لدى مجلس الوزراء وقع في تشرين الثاني/نوفمبر بين مجلس الوزراء وحكومة برتشكو. وسيكفل هذا الاتفاق أن يكون للمقاطعة تمثيل مناسب على مستوى الدولة.

خامس عشر – البوسنة والهرسك والمنطقة

٥٦ - أنقذ اتفاق تشرين الأول/أكتوبر لإعادة تشكيل الشرطة البوسنة والهرسك من التخلف عن ركب جارتيها المقبلتين على الدخول في مفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ذلك أن موعد الشروع في محادثات رسمية بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب يتصادف مع الذكرى السنوية العاشرة لإبرام اتفاقات دايتون/باريس، وانطلاق هذه المفاوضات بصورة فعلية في آخر كانون الثاني/يناير يقيم الدليل على أن البوسنة والهرسك أصبحت بمأمن من أن تتخلف عن جارتيها. ومما سيتعين متابعته عن كثب من ناحية أخرى وجود أربعة أفراد من رعايا البوسنة والهرسك أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يزالون طليقين السراح، وكذلك تزايد الغموض بشأن مستقبل اتحاد دولة صربيا والجبل الأسود (استقلال الجبل الأسود والمركز النهائي لكوسوفو).

٥٧ - وجدير بالذكر، أخيرا، أن البوسنة والهرسك لا تزال تواجه مشاكل حدودية صغيرة مع كلتا جارتيها ولكنها لم تحسم بعد. وتكمن إحدى الصعوبات البارزة في أن الكثيرين من مواطني البوسنة والهرسك هم أيضا مواطنو كرواتيا أو صربيا والجبل الأسود، وأن الأحكام الدستورية لهذين البلدين المتعلقة بتسليم مواطنيهما تعرقل الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة فضلا عن مطاردة مجرمي الحرب المحتملين الذين لم تدنهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

سادس عشر – بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٥٨ – أجرت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بمناسبة انتهاء الفترة الأولى من ولايتها في أواخر عام ٢٠٠٥ عملية تقييم لاستعراض التقدم الذي أحرزته في تحقيق أولوياتها الإستراتيجية الأربع (١) بناء المؤسسات والقدرات؛ و (٢) مكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ و (٣) تحقيق مقومات جدوى واستدامة عمل شرطة البوسنة والهرسك؛ و (٤) وتعزيز استقلالية الشرطة وزيادة إخضاعها للمساءلة.

٥٩ – وفي تموز/يوليه قرر مجلس وزراء البوسنة والهرسك إنشاء مجلس وزاري للتعاون بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة. وتأسيسا على جهاز نواته الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بمسائل الشرطة أنشأته في البداية قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة أثناء فترة ولايتها، شرع المجلس الجديد في العمل على إرساء سبل التنسيق والتعاون المناسبة فيما بين قوات شرطة البوسنة والهرسك، وفي إصدار القرارات والتعليمات التي ستصبح ملزمة للمجلس التوجيهي للشرطة.

٦٠ – وكان قانون الهجرة في البوسنة والهرسك قد دخل حيز النفاذ في ١٧ آب/ أغسطس وتعين تبعا لذلك على وزارة الأمن في البوسنة والهرسك أن تنشئ وتمول مركزا مؤقتا لاحتجاز المهاجرين غير القانونيين. وستتولى الجماعة الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة تمويل بناء مركز دائم.

٦١– وواصلت بعثة الشرطة دعم وكالة التحقيق والحماية، وقد ضاعفت هذه الوكالة الحكومية ابتداء من آب/أغسطس من معدل تعيينها للموظفين وعززت قدرتها التشغيلية بدرجة ملحوظة. وقدمت البعثة المشورة لفريق عامل داخلي تابع للوكالة يستعرض لوائحها المتعلقة بتحديد هياكل ومسؤوليات مختلف إداراتها. ومنذ ذلك الحين والبعثة ترصد تنفيذ تلك اللوائح. ووجهت إلى إدارة الاستخبارات المالية في الوكالة بعد سبعة أشهر فقط من إنشائها الدعوة للانضمام إلى مجموعة إيغمونت، وهي عبارة عن شبكة عالمية من وكالات لإنفاذ القوانين تتقاسم فيما بينها المعلومات المتعلقة بغسل الأموال.

٦٢ – وبعد الإنجاز الذي تحقق في تشرين الأول/أكتوبر في مجال إعادة تشكيل الشرطة، وضع الفريق العامل التابع للبعثة المعني بإعادة تشكيل الشرطة ومكتب الممثل السامي إطار عمل لإنشاء مديرية يتوقع لها أن تبدأ في جني ثمار إعادة تشكيل الشرطة في غضون ما بين ثلاث وخمس سنوات.

٦٣ – وقرر المجلس الأوروبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تمديد نشر البعثة حتى آخر عام ٢٠٠٧ شريطة تخفيض عدد ضباطها وإعادة تحديد مجالات تركيز أنشطتها وبتنسيق من

الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبناء على توجيهاته، ستواصل البعثة التركيز على دعم إنشاء جهاز للشرطة في البوسنة والهرسك يكون متعدد الإثنيات ويملك مقومات الكفاءة المهنية ويعمل وفقا لأعلى المعايير الأوروبية والدولية وله مقومات البقاء. ويجب أيضا على الشرطة أن تفي – بعد إعادة تشكيلها – بما قطعته البوسنة والهرسك على نفسها، أثناء عملية تثبيت الاستقرار والانتساب، من التزامات بما في ذلك التزامها بمكافحة الجريمة المنظمة. وقد تم تعزيز ولاية البعثة في هذا الصدد، ومن المتوقع من البعثة اللاحقة أن تضطلع بدور تستبق فيه الأحداث في مساعدة الوكالات المحلية، وتكون هي الجهة التي تخطط العمليات الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة وتتولى التحقيق فيها. وستشارك البعثة أيضا في أعمال الفريق المعني بوضع استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة. وستواصل البعثة العمل وفقا للأهداف العامة الواردة في المرفق ١١ من اتفاقات دايتون/باريس. وقد عُيِّن العميد فنتشنزو كوبولا من إيطاليا رئيسا للبعثة/مفوضا لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

سابع عشر – منح شهادات الأهلية للشرطة

٦٤ – في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة الأوروبية لإحلال الديمقراطية بالقانون (لجنة فينيسيا) رأيها بشأن الحل المحتمل للمشكلة المعقدة لضباط شرطة البوسنة والهرسك الذين سرحوا من الخدمة لعدم حصولهم من قوة الشرطة الدولية على شهادة تؤهلهم للخدمة. وخلصت لجنة فينيسيا إلى أن الإجراءات التي تتبعها الشرطة لم تكفل للضباط الجاري فرزهم النظر في حقوقهم بصورة علنية ومحايدة ومستقلة ومع إتاحة المجال لجميع الأطراف للإدلاء بإفاداتهم. ذلك أن آلية فرزهم التي وفرتها قوة الشرطة الدولية كانت شكلية إلى حد بعيد. ولذا، أوصت لجنة فينيسيا بأن تنشئ الأمم المتحدة جهازا خاصا تفوض إليه سلطة إعادة النظر في قضايا سحب شهادات الأهلية التي طُعن فيها أمام المحاكم المحلية. وليس من الغريب إذن أن يوصي مفوض الشرطة الدولية، وأن أوصي شخصيا، بإنشاء هذا الجهاز حيث أنني أعربت في أكثر من مرة في هذه التقارير عن رأي مماثل لما أوصت به اللجنة المذكورة.

ثامن عشر – تطوير وسائط الإعلام

٦٥ – كان هناك تقدم كبير في الأشهر الستة الماضية في مجال إعادة تشكيل هيكل الإذاعة العامة في البوسنة والهرسك. فقد سنت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر التشريعات الإطارية للدولة في هذا المجال، وهو قانون شبكة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك وينظم هذا القانون شبكة تتألف من ثلاث إذاعات عامة: واحدة تغطي كامل مساحة البوسنة والهرسك والأخريان تغطي كل منهما كيانا من

الكيانين. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أتم برلمان الدولة الالتزام الواقع عليه بموجب دراسة الجدوى حيث اعتمد قانون الإذاعة العامة وهو القانون الثاني من القانونين المطلوبين في هذا المجال على مستوى الدولة.

٦٦ – بيد أن التشريعات القائمة على مستوى الدولة يجب أن تنعكس أيضا على مستوى كلا الكيانين. وقد أحرز كلا الكيانان تقدما في سن تشريعات لتنظيم البث الإذاعي العام. واعتمدت الحكومة الاتحادية وحكومة جمهورية صربسكا في أواسط كانون الأول/ديسمبر مشاريع قوانين أحالتاها إلى برلمانيهما لسنها. ويعمل مكتب الممثل السامي جاهدا لضمان أن تعتمد هاتان الجمعيتان قوانين تتسق فيما بينها على نحو كامل.

تاسع عشر – خطة تنفيذ المهمة

٦٧– بُذلت منذ تموز/يوليه جهود كبيرة صوب إتمام خطة تنفيذ مهمة مكتب الممثل السامي لعام ٢٠٠٥. ورغم أن جمهورية صربسكا لا تزال تعترض على تدابير الإصلاح المزمع إدخالها، وبخاصة ما يتخذ منها كلما قامت الحاجة إلى نقل صلاحية من صلاحيات الدولة، ذلل، اتفاق إعادة تشكيل الشرطة الحواجز الحائلة دون تنفيذ عدد من البنود، وسمح للمكتب بالتركيز على أولويات الإصلاح الهامة الأخرى. وأثبتت عملية تخطيط العمل التي شرع فيها في أواسط عام ٢٠٠٥ لتحسين تعقب التقدم المحرز في بند تنفيذ مهمة البعثة، وتحديد العقبات وتحسين معدلات الإنجاز، أنها عملية فعالة حيث ساعدت في تدارك الكم المتراكم من العمل في تنفيذ المهمة منذ بداية عام ٢٠٠٥.

٦٨ – ولذا، سيظل هناك بعد انتهاء ولايتي كممثل سام ٤٠ بندا تقريبا دون إنجاز من البنود الموزعة على ثلاث مهام من أصل مهام الخطة الرئيسية الأربع: توطيد سيادة القانون (١١)؛ وإصلاح الاقتصاد (١٢)؛ وبناء المؤسسات (١٧). وقد فرغ على نحو كامل في أواسط كانون الثاني/يناير من انجاز المهمة الرئيسية المتعلقة بإصلاح شؤون الدفاع بعد أن وقع وزير الدفاع الأمر القاضي بإنشاء فريق الخبراء لتنفيذ مهمة البعثة في الفترة الانتقالية. ولم تدرج في قائمة البنود المزمع انجازها في عام ٢٠٠٥ سوى ستة بنود من البنود المتبقية. بيد أن العديد منها يتعلق إما بإعادة تشكيل الشرطة أو بالإذاعة العامة وهي مسائل ظلت حتى الخريف معلقة ولم يتوصل إلى أي اتفاق سياسي حاسم بشأنها.

٦٩ – ومن بين البنود المعلقة المدرجة في الخطة تحت عنوان حكم القانون، هناك بند واحد فقط يتعلق بعملية إعادة تشكيل الشرطة، والأرجح أن يستمر الأمر على هذه الحال حتى بداية عام ٢٠٠٨. وتتعلق البنود المتبقية من الخطة والمتصلة بالإصلاح الاقتصادي بعدد كبير من أولويات الإصلاح، كما هو الحال بالنسبة لخطة بناء المؤسسات.

٧٠ - ومن المتوقع أن تقدم في غضون الأشهر القليلة القادمة إلى مكتب تنفيذ السلام خطة تنفيذ المهمة لعام ٢٠٠٦. وستتضمن الخطة المواعيد المنقحة لتنفيذ بنود إعادة تشكيل الشرطة استنادا إلى عملية إعادة تشكيلها التي تم التوسع فيها حاليا.

عشرون - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٧١ - أقدم لكم تقريري العادي الأخير هذا، عملا باقتراحي الداعي إلى تقديم تقارير منتظمة تحال إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١٠٣١ (١٩٩٥). وإذا ما طلبتم، أو طلب أي من أعضاء مجلس الأمن، معلومات أخرى في أي وقت آخر، فسأكون مسرورا بموافاتكم خطيا بآخر المعلومات الإضافية.